الأمم المتحدة

DP/2003/14

Distr.: General
1 May 2003
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣

٦-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

تقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

تقرير المدير

موجز

يشتمل هذا التقرير على تقييم للتقدم الذي أحرزته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢٠٠١-٢٠٠٣). وبناء على نتائج هذا التقييم، بما في ذلك الدروس المستفادة، يخلص التقرير إلى توصيات تكفل مواصلة الترويج لهذا اللون من التعاون في أوساط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة. ومن شأن هذه التوصيات أن تشكل مساهمات مفيدة في صياغة إطار التعاون الثالث للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

عناصر لصياغة قرار في هذا الشأن

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي:

200503 190503 03-34350 (A)
0334350

(أ) أن يحيط علما بالتقرير، وأن يشجع على بذل مزيد من الجهود من أجل تأكيد المساهمة التي يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعميم مراعاة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يضطلع به من ممارسات للأبعاد المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) أن يشجع جميع البلدان التي يمكنها أن تساهم في الصندوق الاستئماني للتبرعات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أصبح الآن جزءا من مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، على أن تفعل ذلك.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – أهداف البرنامج ومجالات نشاطه	٥-٦	٥
ثالثا – الإنجازات	٧-٢٨	٥
ألف – النهج الاستراتيجي	٧-٨	٥
بـاء – بعض إنجازات البرنامج المحددة	٩-٢٨	٦
رابعا – الموارد	٢٩-٣٠	١٤
خامسا – الدروس المستفادة	٣١-٣٦	١٥

أولا – مقدمة

١ – تمت صياغة إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢٠٠١–٢٠٠٣) (DP/CF/TCD/2) في وقت كان الاقتصاد العالمي ينحو فيه بخطى متسارعة نحو التكامل. ونتيجة لذلك، كان تحليل الاتجاهات السائدة في مجال العولمة بهدف تحديد السبل التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستفيد من هذه العملية واحدا من العناصر الأساسية التي استعين بها في صياغة التقرير. ووقع الاختيار لهذا الغرض على الأنشطة المزمع دعمها ضمن هذا الإطار استجابة لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتوجيهات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتوصيات التي أقرتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بموجب قرارها ٥٠/١١٩، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢ – وقد استفادت أيضا الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عند إعداد إطار التعاون الثاني من الدروس المستخلصة من الإطار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩٩٧–٢٠٠٠)، ومن المعلومات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن ثم، يؤكد إطار التعاون الثاني المبادرات الإقليمية والأقاليمية الرامية إلى إشراك عدد كبير من البلدان في العمل معا من أجل وضع السياسات وتبادل المعلومات والاتفاق على الأولويات وترجمة الأفكار إلى برامج. وقد أقر المجلس التنفيذي إطار التعاون الثاني في مقرره ٢/٢٠٠١، المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٣ – وفي سياق تنفيذ الإطار، استمرت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب عموما، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والفني على حد سواء. وتهدف الوحدة بصفة أساسية من وراء تنفيذ هذا الإطار إلى دعم الأنشطة الاستراتيجية التي من شأنها أن تفيد مجموعات من البلدان النامية، وأن تشرع في مبادرات تجريبية يمكن تكرارها في بلدان عديدة. وقد أولت الوحدة تركيزا خاصا للشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية ولعمليات تبادل المعلومات والخبرات.

٤ – ويشتمل هذا التقرير المتعلق بالتقدم الذي أحرزته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تنفيذ إطار التعاون الثاني على ستة أجزاء. فالمقدمة يعقبها موجز قصير للأهداف الاستراتيجية ومجال نشاط برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ثم

يقدم التقرير لمحة عن الإنجازات التي تحققت في مجالات النشاط، وحالة الموارد، والدروس المستفادة. وفي الختام، يقدم التقرير توصيات لكفالة الاستمرار في الترويج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أوساط الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة بصفة عامة.

ثانيا – أهداف البرنامج ومجالات نشاطه

٥ – وفقا لإطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تتمثل الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المقرر أن تتولى الوحدة الخاصة تنفيذها فيما يلي:

(أ) استخدام التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية تمكن تلك البلدان من المساهمة بشكل فعال في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف؛

(ب) تحويل هذا النوع من التعاون إلى منهاج عمل إنمائي تكميلي يمكن جميع الأطراف المشاركة في جهود التنمية من حشد السياسات والموارد المؤسسية والتقنية والمالية للمساعدة في خفض معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٦ – وفي سبيل بلوغ هذين الهدفين الاستراتيجيين، يشير الإطار إلى أنه يتعين لبرنامج عمل الوحدة الخاصة أن يركز على مجالين، هما: (أ) حشد دعم عالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (ب) العمل بمثابة عامل حفاز لتطوير نماذج مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل المشاركة، وتعبئة الموارد، والإدماج في أوجه النشاط الرئيسية. ويتعين بالنسبة لمجال التركيز الأول أن تقدم الوحدة الخاصة الدعم اللازم لإقامة حوار حول السياسات وبناء توافق في الآراء بشأنها فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعم تبادل المعلومات بشأن التنمية فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل مجالات النشاط بالنسبة لمحور التركيز الثاني توفير الدعم لما يلي: زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، وفي مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التخفيف من حدة الفقر.

ثالثا – الإنجازات

ألف – النهج الاستراتيجي

٧ – قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كجزء من النهج العام الذي تتبعه إزاء تنفيذ الأنشطة البرنامجية، بإعداد ورقة مفاهيمية تبين التدابير التي ستوجه

مسارها. وبعد توزيع هذه الوثيقة على مكاتب البرنامج الإنمائي الإقليمية وتلقي التعليقات عليها، حددت الوحدة الخاصة رؤيتها الجديدة. وقد شملت هذه الرؤية هدفا طويل الأجل يتمثل في تسهيل الاستفادة من الفرص والموارد والشبكات القائمة في البلدان النامية من أجل مساعدة بلدان الجنوب على تحقيق أهدافها الإنمائية، ولا سيما تلك التي أصبحت رسميا، في أعقاب مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في عام ٢٠٠٠، الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وقامت الوحدة الخاصة، اعترافا منها بضرورة القيام، في أوساط البرنامج الإنمائي، بحشد الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كجزء من حملتها العامة الرامية إلى حشد الدعم العالمي لهذا التعاون، بوضع استراتيجية لإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أوجه النشاط الرئيسية للمنظمة. ومما عزز من ضرورة وضع هذه الاستراتيجية أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ١٩٩٢/٤١، قد دعا جميع الأطراف في الشراكة الإنمائية إلى إيلاء الاعتبار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وقد وضعت الخطة العامة للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٢ أهدافا محددة للوحدة الخاصة في هذا المجال؛ وحث الفريق التنفيذي الوحدة الخاصة على إعداد استراتيجية للإدماج في أوجه النشاط الرئيسية إكمالا لرؤيتها الجديدة. وتتناول هذه الاستراتيجية جوانب أساسية، من قبيل مبادئ النهج المتبع، والخطوات العملية الواجبة، والصكوك والأدوات اللازمة للإدماج، والدور الخاص بالشراكات. وتشمل الرؤية الجديدة واستراتيجية الإدماج، في جملة أمور، تدابير يتعين أن تتخذها الوحدة الخاصة لدى تنفيذ إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢٠٠١-٢٠٠٣) والقرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

باء - بعض إنجازات البرنامج المحددة

٩ - يرد أدناه وصف لبعض الإنجازات المحددة التي تحققت فيما يتعلق بمجالي التركيز ومجالات النشاط ذات الصلة الواردة في إطار التعاون الثاني.

الحوار وبناء توافق الآراء في مجال السياسات

١٠ - تشكل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية همزة الوصل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الـ ٧٧. وقد عملت الوحدة على شحذ الوعي بأهمية تملك بلدان الجنوب لزمام الأمور عند بدء أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وترويجها وتعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الوحدة البلدان النامية على الدخول في حوار بشأن القضايا الإنمائية التي تهم الجنوب وعلى التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن. وتعاونت

الوحدة الخاصة مع مكتب السياسات الإنمائية في مساعدة ممثلي مجموعة الـ ٧٧ على التحضير للمشاركة بشكل فعال في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والذي نال فيه هؤلاء الممثلون تسهيلات ذات شأن فيما يتعلق بإمكانية حصول البلدان الفقيرة على العقاقير الأساسية اللازمة للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقامت الوحدة الخاصة بدعم مناقشة عامة أجريت فيما بين ممثلي البلدان النامية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وأسفرت عن صياغة استراتيجية مشتركة بشأن عدد من المسائل، لا سيما المسائل المتصلة بضرورة بذل جهود متضافرة من أجل تعزيز تبادل الدراية الفنية والمعارف والخبرات فيما بين بلدان الجنوب. وقد ساهم الدعم الذي قدم لمؤتمر مجموعة الـ ٧٧ الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا، الذي عقد في دبي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، في وضع سياسات يمكن خلالها للبلدان النامية أن تزيد التعاون فيما بينها في مجال الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وإدارة المياه والتنوع البيولوجي.

١١ - كما ساعدت الوحدة الخاصة على بناء توافق في الآراء، والإبقاء على مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على جدول أعمال الحوار الدولي العام. وشاركت الوحدة في اجتماع الخبراء التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل في عام ٢٠٠١، والذي ألقي فيه الضوء على فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال عرض تم تقديمه عن استحداث أنواع جديدة من الأرز في إطار برنامج أرز أفريقيا الجديد، باعتبار ذلك مثالا على أفضل الممارسات التي شهدها مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون التقني بين اثنين أو أكثر من البلدان النامية، بدعم من الجهات المانحة الشمالية. واشتملت خطة العمل التي أصدرها المؤتمر على توصيات تدعو البلدان النامية إلى تجميع مواردها المؤسسية والفكرية والتقنية من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المشتركة. وقد أشير في إطار توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في عام ٢٠٠٢، إلى أهمية الأخذ في مجال بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنهج تستند إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسوف تقوم حكومة الصين في عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع الوحدة الخاصة، بتنظيم لقاء يجمع بين عدد من البلدان المتوسطة الدخل التي تؤدي دورا رئيسيا في مجال التعاون فيما بين البلدان النامية، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان أن تنهض بتنسيق المساعدة التقنية التي تقدمها للبلدان الأقل نموا من أجل مساعدتها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وفقا للتركيز الموجه في إطار التعاون الثاني لتسهيل بناء توافق في الآراء بشأن القضايا الإنمائية الناشئة، ساعدت الوحدة الخاصة على تعزيز الحوار فيما بين البلدان النامية بشأن بعض القضايا الإنمائية ذات الأهمية البالغة، من قبيل الإدارة الحضرية، وتجديد البيئة، وإدارة الطلب على المياه. وشنت الوحدة الخاصة، بالاستعانة بترتيبات التعاون الثلاثي، مبادرة لتطوير القدرة المؤسسية على إدارة الطلب على المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات على التعامل مع قضايا المياه، من قبيل إعادة استخدام مياه الفضلات، وتقييم الموارد المالية وخصخصتها والأخذ باللامركزية في إدارتها. وسيجري إنشاء شبكة فيما بين الحكومات المشاركة لدعم تنفيذ استراتيجيات إدارة الطلب على المياه في بلد كل منها. وقد اجتذبت هذه المبادرة التمويل من المركز الدولي لموارد التنمية والوكالة الكندية للتنمية الدولية. كما ساعدت الوحدة الخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي صياغة استراتيجياتها الخاصة بالتنمية والتعاون في السنوات الثلاث التالية.

١٣ - وقامت اللجنة الخاصة، من خلال المجلة التي تنشرها تحت عنوان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتعزيز الدور الذي تؤديه في مجال بناء المعارف وتبادلها. وقد أبرزت هذه المجلة بعض الخيارات في مجال السياسات المتعلقة بطائفة واسعة من القضايا، وأشارت إلى بعض المجالات الواعدة بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، قدمت المجلة استعراضا للسياسات التي تدعم الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة إنمائية. كما غطت مسائل من قبيل العولمة، وتأثيرها على السياسات الاجتماعية، والنهج المتبعة إزاء وضع نظم لحقوق الملكية الفكرية يمكن أن تؤدي إلى مكافأة الإبداع وكفالة استفادة الفقراء من الفوائد المترتبة على العلوم الحديثة، من قبيل العقاقير الأساسية اللازمة للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أصبحت هذه المجلة أداة استراتيجية لنشر المنظورات المتعلقة بالقضايا الإنمائية، وفي نهاية المطاف، حشد الدعم اللازم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتتاح مجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية، ويمكن الاضطلاع عليها بالسبل الإلكترونية من خلال شبكة المعلومات من أجل التنمية، على عنوان www.undp.org/tcdc. وقد وردت طلبات للحصول على المجلة من بعض صانعي السياسات البارزين في الجنوب، ومن مكتبات البحوث التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف، ضمن آخرين.

تعزيز الجهود المتعددة الأطراف المبذولة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٤ - يرمي هذا المجال من مجالات النشاط إلى تعزيز الجهود التي تبذل على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أجل إدماج مسألة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تيار الأنشطة التنفيذية الرئيسية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي الفترة قيد الاستعراض (٢٠٠١-٢٠٠٣)، واصلت الوحدة الخاصة، بصفتها أمانة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، رصد التقدم المحرز في هذا المجال، وأبلغت الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى بالنتائج التي توصلت إليها. كما قامت الوحدة الخاصة بوضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي قدمت إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى للحصول على موافقتها. وتهدف المبادئ التوجيهية المنقحة، التي تشتمل الآن على مؤشرات لقياس أداء مؤسسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلى توفير إطار لإدماج نُهُج التنمية التي تستند إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الأنشطة الرئيسية التي يجري الاضطلاع بها في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - وقد دعت مجموعة الـ ٧٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة إلى ترتيب مؤتمرات من أجل حشد الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، تعاونت الوحدة الخاصة مع حكومة الهند والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أجل عقد مؤتمر تحت رعايتها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لصالح تعمير أفغانستان. وقد حفز هذا المؤتمر الذي عقد في نيودلهي، في أيار/مايو ٢٠٠٢، على حشد الموارد والدعم التقني من البلدان النامية والعديد من الأوساط المانحة، مما أدى إلى وضع برنامج متوسط الأجل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل أفغانستان، وذلك بالاستعانة بموارد إضافية قدمتها حكومة اليابان.

دعم تبادل المعلومات الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب

١٦ - يمثل تبادل المعلومات المتعلقة بالخبرة الإنمائية، بما في ذلك إعداد وثائق عن الدروس المستفادة وإيجاد منهاج لتبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية، أحد العناصر الأساسية لإطار التعاون الثاني. وقامت اللجنة الخاصة، من خلال التعاون مع شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية وأكاديمية العالم الثالث للعلوم وشبكة العالم الثالث، بنشر ثلاثة كتب ضمن سلسلة تبادل الخبرات المبتكرة. وقد اجتذبت هذه المجلدات، التي توثق أفضل الممارسات والدروس

الإنمائية المستفادة فيما يتعلق بطائفة واسعة من المواضيع الاجتماعية الاقتصادية، اهتماما كبيرا من جانب الممارسين والباحثين في مجال التنمية، والمسؤولين الحكوميين.

١٧ - وتعمل شبكة المعلومات من أجل التنمية التابعة للوحدة الخاصة بمثابة منبر إلكتروني لنشر المعلومات المتعلقة بالممارسات الإنمائية المبتكرة وخبراء الجنوب وخبراته ومؤسساته على نطاق واسع. وقامت الوحدة الخاصة، استنادا إلى استقصاء أجري لتقييم الأثر التمست فيه آراء مختلف الشركاء في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العالم النامي، بوضع استراتيجية تمكن المؤسسات القائمة في الجنوب من إعداد قوائم بخبراء الجنوب الموجودين لديها والتعريف بهؤلاء الخبراء في جميع أنحاء العالم عن طريق الشبكة. وتتيح الشبكة المجال بصورة واسعة أمام تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والوحدة الخاصة ملتزمة بمواصلة الارتقاء بالهياكل الأساسية للشبكة ومحتواها. ومن الخطوات الأولى الهامة في هذا الاتجاه الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الوحدة الخاصة ومكتب السياسات الإنمائية من أجل الاستعانة بالشبكة كمنبر رئيسي لمرافق الموارد دون الإقليمية. وسيجري عن طريق تنفيذ هذا الاتفاق، تحويل الشبكة إلى بوابة رئيسية تفتح الطريق أمام المجتمع الدولي للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالخبرات المتوافرة لدى بلدان الجنوب. وتعد زيادة استخدام مرافق الموارد دون الإقليمية للشبكة بتعزيز إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة.

١٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، شرعت الوحدة الخاصة في مشروع لاستقصاء سبل خفض تكلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت في أفريقيا. ويرمي هذا البرنامج إلى الاستفادة من الخبرة والدراية التقنية المتوافرة في المناطق النامية الأخرى ومن الابتكارات التي تنشأ في أوساط الأعمال الحرة في هذه المناطق. وتشير النتائج الأولية إلى أن ثمة عوامل متعددة تساهم في الارتفاع النسبي للرسوم التي يسددها مستعملو الإنترنت في أفريقيا، منها الأخذ بسياسات غير مناسبة وانعدام البيئة التجارية الصالحة وعدم كفاية الاستثمار في المعدات والتكنولوجيا. ويجري العمل من أجل استضافة مؤتمر في الكاميرون في عام ٢٠٠٣ يكون بمثابة خطوة أولية لتنفيذ هذا المشروع.

دعم زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٩ - من أبرز مظاهر المساهمة التي تقدمها الوحدة الخاصة في تحقيق هدف الألفية الإنمائي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع الجهود التي تبذلها لتسهيل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجالات منها توفير الخدمات المالية المواتية للفقراء وتعزيز التجارة والاستثمارات. كما قدمت الوحدة الخاصة الدعم لشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في البلدان الأفريقية والآسيوية، ولبناء قدرات المصرفيين الأفارقة في مجال تمويل التنمية والتنمية البشرية للفقراء عن طريق تمكين المجتمعات المحلية وبناء المؤسسات المحلية من أجل التخفيف من حدة الفقر.

٢٠ - وقد قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدعم عملية تشجيع الاستثمار عن طريق إنشاء منتدى أفريقي آسيوي للأعمال التجارية كوسيلة لحفز الاستثمارات ونقل التكنولوجيا على صعيد المؤسسات من آسيا إلى أفريقيا. كما شهدت الترتيبات القائمة لإيجاد صلات تجارية بين منظمي المشاريع في أفريقيا وآسيا تغييرات أدخلتها الوحدة الخاصة التي تعمل على إنشاء منبر إلكتروني يمكن الشركات المساهمة في المنتدى الأفريقي الآسيوي للأعمال التجارية من تحديد الشركاء في أي من المنطقتين عن طريق الإنترنت. وتستند هذه المبادرة إلى الخبرة التي اكتسبت من المنتديين التجاريين الرئيسيين اللذين نظمتهما الوحدة الخاصة، وكان أحدهما في كوالالمبور، ماليزيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والآخر في دربان، جنوب أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد اجتذب المنتدى الأخير ١٤٣ من منظمي المشاريع في أفريقيا و ٧١ من منظمي المشاريع في آسيا، وأسفر عن توقيع ٩٧ مذكرة تفاهم، منها ٣٧ مذكرة تتعلق بالمشاريع المشتركة، تبلغ قيمة ٢١ مشروعا منها ٧٤ مليون دولار.

٢١ - واعترافا بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في أفريقيا، شُرع في عام ٢٠٠١ في برنامج يرمي إلى إنشاء شبكة تقنية أفريقية على غرار الشبكة التقنية الآسيوية، التي تتمتع بما يزيد عن ٣٠ سنة من الخبرة في مجال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آسيا. وفي المرحلة الأولى لهذا المشروع (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، يرمي البرنامج إلى إجراء إصلاحات في مجال السياسات والمؤسسات، وتطوير قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية الرئيسية التي تتولى تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ٧ من البلدان الأفريقية. واستنادا إلى الدراسة التي أجريت لتقييم الاحتياجات وحلقة العمل التي عقدت في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، بلغ هذا المشروع مرحلة يمكن فيها استخدام المنهاج القائم على الشبكة التقنية في تطوير قدرة هذه المؤسسات، التي ستقوم بدورها بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني.

٢٢ - كما قامت الوحدة الخاصة بتلبية الحاجة إلى بناء قدرة المؤسسات المالية، بحيث تتمكن من دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، تم الاضطلاع بنشاط يرمي إلى تطوير قدرة المصرفيين الأفارقة في مجال تمويل التنمية، باستخدام القدرات المتوفرة لدى المؤسسات المالية الآسيوية. وتم الاضطلاع في ماليزيا

والفلبين في عام ٢٠٠١ ببرنامج تدريبي استفاد منه اثنا عشر مديرا تنفيذيا وعشرين مدربا في مجال الشؤون المالية. كما وضعت برامج تدريبية مماثلة للتنفيذ في عام ٢٠٠٣.

٢٣ - وبدأت الوحدة الخاصة، بتمويل من حكومة اليابان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أعمال التحضير لبرنامج يتعلق بتطوير القدرات الأفريقية في مجال الإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية. ويتمثل الهدف من هذا البرنامج في تسهيل إنشاء شبكتين للإدارة المحلية في أفريقيا وآسيا لمساعدة البلدان الأعضاء على التعاون والاستفادة من خبرات بعضهما البعض في شن المبادرات القطرية. وتوفر هذه المبادرة، التي يجري تنفيذها بالاشتراك مع مكتب السياسات الإنمائية، مثالا على الجهود التي تبذلها الوحدة الخاصة من أجل إدماج مسألة التعاون فيما بلدان الجنوب في ممارسات البرنامج الإنمائي، والتي تهدف من ورائها بصفة محددة إلى تهيئة بيئات إدارية مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٤ - كما اضطلع برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن إطار التعاون الثاني بتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتمكين سكان الريف، من خلال دعم تطوير قدرات المؤسسات المحلية، مما أفسح المجال أمام زيادة سبل الحصول على فرص كسب الدخل والائتمانات الصغيرة والدعم الزراعي وتدابير إدارة الموارد المحلية والحفاظ على البيئة والخدمات الصحية الأساسية والتعليم غير النظامي. وقد بدأت تجريب هذا النشاط الناجح في كمبوديا التي كانت التنمية الريفية وإنعاش الاقتصاد المحلي وتحسين أحوال التنمية البشرية تشكل فيها جزءا هاما من البرنامج الوطني للتعمير والتنمية. وقد استند النجاح الذي أحرزه هذا النشاط إلى التعاون الثلاثي الذي اجتمعت فيه الخبرة المتوافرة لدى الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وما قدمته من خبراء فنيين ودعم لإدارة المشاريع أربعة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هي: إندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا. وقد أدى هذا الترتيب أيضا إلى تيسير التعاون الإقليمي، وأتاح لكمبوديا فرصة الاستفادة من أنشطة البرنامج. وقد نجحت هذه المبادرة في حشد المؤسسات الاجتماعية المجتمعية والمحلية، بما في ذلك تشكيل ما يزيد على ٠٠٠ ٢ مجموعة للمزارعين.

دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

٢٥ - تمثل الإدارة البيئية أحد المجالات التي تلقى الدعم من الوحدة الخاصة. فقد بدأت الوحدة برنامجا شاملا يتعلق بالحفاظ على التنوع البيئي الساحلي والبحري، جمعت فيه بين ثلاثة بلدان آسيوية (بنغلاديش وتايلند وماليزيا) و ١٠ بلدان أفريقية (أنغولا، وبنن، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، ونيجيريا) في محاولة لحماية الموارد الساحلية والبحرية المعرضة للخطر في خليج غينيا، وذلك

باستخدام الخبرة والدراية الفنية الآسيوية. وقد اجتذب هذا المشروع اهتمام المسؤولين في حكومة الكاميرون، الذين دعوا إلى توسيع نطاقه من أجل تعزيز بناء الثقة في أوساط الصيادين من أبناء الكاميرون ونيجيريا الذين يعيشون في منطقة باكاسي التي كانت فيما سبق موضعا للنزاع، لتمكينهم من استغلال الموارد البحرية المحلية بصورة سلمية في ظل ترتيبات تعاونية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٦ - كما تركز الوحدة الخاصة على تعزيز الشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع المحلي في إدارة النفايات الصلبة، ومكافحة تلوث الهواء، وإدارة مياه الفضلات في خمس من المدن الأفريقية وهي (أديس أبابا، وأكرا، ودار السلام، ولاغوس، ونيروبي) وست من المدن الآسيوية (بانكوك، وبنوم بنه، وطوكيو، وجاكرتا، وكوالالمبور، وماريكينا) في إطار برنامج الشراكة البيئية بين أفريقيا وآسيا.

تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا

٢٧ - يجري تبادل المعلومات المتعلقة بالسياسات والخبرات الناجحة في مجال تدريس مواد العلوم والتكنولوجيا في العالم النامي من خلال أنشطة التبادل فيما بين بلدان الجنوب، كجزء من مبادرة اضطلعت بها الوحدة الخاصة لتدريب المدربين في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا. وقد بدأ العمل في إنشاء منبر الكتروني، واجتذبت هذه المبادرة عددا من الشركاء من البلدان النامية، بما في ذلك أنغولا، وأوزبكستان، والبرازيل، وتركمانستان، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسنغافورة، والصين، وغامبيا، والفلبين، وكازاخستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وماليزيا، ومدغشقر، وموزامبيق، والهند، وتدعم هذا النشاط ثلاث جامعات كندية، بالإضافة إلى البنك الدولي.

٢٨ - وأخذ الطلب يتزايد على أنواع الأرز المستحدثة من إطار برنامج أرز أفريقيا الجديد؛ التي جاءت ثمرة للتعاون المبتكر بين رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا وحكومة اليابان وبعض الشركاء الآخرين. واستجابة لذلك، قامت الوحدة الخاصة بدعم إنشاء اتحاد الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل تزويد أفريقيا بنوع جديد من الأرز، ودعم مبادرة الأرز الأفريقية التي تهدف إلى زيادة توزيع أنواع الأرز المستحدثة في إطار برنامج أرز أفريقيا الجديد في أنحاء أفريقيا. وقد اعترفت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمبادرة الأرز الأفريقية بوصفها واحدة من المبادرات التي تعد بأكبر قدر من الفوائد من حيث تحسين الأمن الغذائي في أفريقيا. كما بدأ العمل في تطوير أنواع إضافية من الأرز في إطار برنامج أرز أفريقيا الجديد، بما في ذلك الأنواع البعلية التي تنبت في الأراضي الواطئة، وزيادة الإنتاج المحلي الأفريقي من الأرز إلى ما يربو على ٠٠٠ ٧٤٤ طن. ويوفر هذا

ما يصل إلى ٨٨ مليون دولار تسدد لقاء واردات الأرز سنويا، كما سيساعد على الحفاظ على ملايين الأطنان من التربة السطحية الثمينة. ويبين برنامج أرز أفريقيا الجديد أنه من الممكن السعي على نحو فعال من خلال ترتيبات التعاون الثلاثي إلى بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل الأهداف المتصلة بالحد من الفقر، والصحة، وحماية البيئة.

رابعا – الموارد

٢٩ – تم في أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ صرف ٠٠٠ ٥٠٦ ٢ دولار من بين إجمالي الموارد العادية (الأساسية) البالغة ٠٠٠ ٤٠٦ ٧ دولار المخصصة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. أما الموارد المتبقية، فقد تم تخصيصها بالكامل لبرامج تنفذ في عام ٢٠٠٣.

٣٠ – وبلغ إجمالي الموارد الأخرى (غير الأساسية) التي تم حشدها لنفس الفترة ٠٠٠ ٧٣٧ ٩ دولار، وتم تخصيص هذه الموارد بالفعل لبرامج محددة. ومن بين هذا المبلغ الإجمالي، تمثل تبرعات حكومة اليابان ٠٠٠ ١٥٠ ٨ دولار. ويجري تنفيذ ١٧ مشروعا بتمويل من حكومة اليابان. وبلغ التمويل من التبرعات غير الأساسية الأخرى ومن التمويل الموازي ٠٠٠ ٥٨٧ ١ دولار. ويشمل هذا التبرعات المقدمة لصندوق التبرعات الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من الصين وجمهورية كوريا، وقد طرأت زيادة كبيرة على التبرعات المقدمة من الصين، إذ ارتفعت من ٠٠٠ ٢٥٠ دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٠٠٠ ٤٠٠ دولار في عام ٢٠٠٢. وقام بتوفير التمويل الموازي الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومركز بحوث التنمية الدولية ومؤسسة روكفلر.

الموارد التي تم حشدها للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نوع التبرع	الجهة المانحة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
تقاسم التكاليف	اليابان	٤ ٥٠٠	١٥٠	٣ ٥٠٠	**٨ ١٥٠**
صندوق التبرعات الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الصين	٢٥٠	٤٠٠		**٦٥٠**
	جمهورية كوريا	٥٠	٥٠		**١٠٠**
	الوكالة الكندية للتنمية الدولية		٣٢٠		**٣٢٠**
التمويل الموازي	مركز بحوث التنمية الدولية		٤٠٠		**٤٠٠**
	مؤسسة روكفلر	٥٠	٦٧		**١١٧**
المجموع		**٤ ٨٥٠**	**١ ٣٨٧**	**٣ ٥٠٠**	**٩ ٧٣٧**

خامسا – الدروس المستفادة

الأهمية الاستراتيجية للتعاون الثلاثي

٣١ – يؤدي الدعم الذي توفره البلدان المتقدمة النمو دورا كبيرا في سد الفجوة القائمة بين الموارد والتكنولوجيات في مجال تنفيذ جميع المشاريع الرئيسية التي تدعمها الوحدة الخاصة. وكانت البلدان المتقدمة النمو مصدرا للأموال التكميلية والخبرات اللازمة لدعم البرامج التعاونية التي تشرع فيها البلدان النامية. وتبرز هذه التبرعات الأهمية المتزايدة للتعاون الثلاثي فيما يتعلق بزيادة الأثر المترتب على المشاريع. فعلى سبيل المثال، قامت مؤسسات البحوث في البلدان المتقدمة النمو، في إطار الجهد التعاوني الذي بذل لتطوير أنواع جديدة من الأرز وتوزيعها في إطار برنامج أرز أفريقيا الجديد، بتوفير التحليلات الجينية لسلالات الأرز، بينما اضطلعت مؤسسات البحوث الأفريقية بالبحوث التطبيقية في ميدان زراعة وتقييم أنواع الأرز التي تم استحداثها مؤخرا في إطار هذا البرنامج. وقد أتاح هذا التقسيم التكاملي للعمل الذي تم ضمن الترتيبات الثلاثية فرصة التعجيل بتهجين سلالات الأرز الأفريقي والآسيوي بفعالية وكفاءة.

٣٢ – وتظهر التجربة أيضا أن التعاون الثلاثي يحقق أكبر قدر من النجاح عندما تبدي البلدان النامية أو مؤسساتها التزاما بأهدافها الإنمائية عن طريق المساهمة بجزء من الموارد اللازمة لدعم البرامج التي تلتمس مساعدة الأوساط المانحة بشأنها. فعلى سبيل المثال، من الأمور التي تعزز خطط العمل المحلية التي تستهلها المدن المشاركة في برنامج الشراكة البيئية بين أفريقيا وآسيا استخدام المشاركين في البرامج التدريبية للمعارف والمهارات التي اكتسبوها حديثا. ويبين هذا أهمية التعاون الثلاثي في حشد الموارد المحلية، حسب ما تم التشديد عليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في عام ٢٠٠٢.

أهمية الشراكات القائمة فيما بين المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتبه القطرية والوحدة الخاصة

٣٣ – تتفاوت وسائط تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما بين التنفيذ الوطني والتنفيذ من جانب المنظمات غير الحكومية، ومن جانب مؤسسات الأمم المتحدة، وهي طرائق تتطلب جميعها تعاونا كبيرا مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. ويمكن أن تؤدي الدراية الفنية المتوافرة لدى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي إلى تعزيز التعاون والتواصل بصورة كبيرة على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي بصفة خاصة. كما تنهض هذه الشراكات بقدرة المكاتب القطرية والإقليمية على إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن مجالات الأنشطة الرئيسية التي يمارسها البرنامج الإنمائي، والتي تتمثل في الحكم

الديمقراطي، والحد من الفقر، واتقاء الأزمات والانتعاش منها، والطاقة والبيئة، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فعلى سبيل المثال، قامت الوحدة الخاصة ضمن برنامج جنوب آسيا للتخفيف من حدة الفقر، الذي بدأه المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تبادل الخبرات فيما بين أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بتقديم دعم حفاز أتاح لفرادى المكاتب القطرية تعزيز التفاعل الأقاليمي من أجل تنفيذ البرنامج، مما عزز من تحقيق أهداف البرنامج. وللتعاون الفعال فيما بين الوحدة الخاصة وغيرها من أقسام البرنامج الإنمائي أهمية بالغة فيما يتعلق بنجاح الأنشطة التي تضطلع بها الوحدة. ويزيد تقسيم العمل بشكل واضح فيما بين الأطراف المتعاونة من فرص تحقيق النتائج المرجوة. وقد أدركت الوحدة الخاصة أن فعاليتها تزداد بتوفير منبر للحوار والبرامج المشتركة فيما بين بلدان الجنوب ودعوة المكاتب الإقليمية والوحدات الأخرى التابعة للبرنامج الإنمائي إلى تقديم مساهمات فنية على أساس ولاية وخبرة كل منها. فعلى سبيل المثال، استفادت الوحدة الخاصة من تعاونها مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعمير أفغانستان. كما تفيد هذه الترتيبات التعاونية في إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن تيار الأعمال الرئيسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، بدلا من أن يظل هذا التعاون أمرا هامشيا.

أهمية الدعوة أو التوعية التي تدعمها نتائج عملية وملموسة

٣٤ - تكتسب الأعمال التي تضطلع بها الوحدة الخاصة في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مزيدا من المصداقية عندما تدعم أنشطة الدعوة أو التوعية الخاصة برامج أسفرت بالفعل عن نتائج عملية وملموسة، من قبيل استحداث أنواع من الأرز ضمن برنامج أرز أفريقيا الجديد. وقد وجهت الدعوة، لأغراض الدعاية، إلى وسائل الإعلام لحضور حلقات العمل المتعلقة بأنواع الأرز المستحدثة ضمن هذا البرنامج وجلسات تذوق هذه الأنواع، التي عُقدت في جوهانسبرغ ونيويورك وطوكيو.

أهمية التواصل

٣٥ - تشكل الشبكات التعاونية التي تشارك فيها أطراف متعددة آليات فعالة للغاية في حشد الموارد والمهارات والخبرات اللازمة لتحقيق النتائج وتبادلها. ويتمتع أعضاء الشبكات على قدم المساواة بفرص تقاسم الموارد والفوائد المتحققة. وتنطوي معظم البرامج المشتركة بين أفريقيا وآسيا التي تدعمها الوحدة الخاصة على ترتيبات للتواصل.

٣٦ - وتضيء هذه الدروس السبيل إلى النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وسوف تشكل مصدرا لصياغة إطار التعاون الثالث.